دور التحويلات النقدية

في زيادة الاستثمار

وتحقيق التنمية المستدامة

شاركت وحدة بحوث ودراسات الهجرة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في مؤتمر دور التحويلات النقدية في زيادة الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة الذي نظمته وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والوكالة الإيطابلية للتعاون من أجل التنمية.

افتتحت المؤتمر كل من السيدة الأستاذة الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والسيدة السفيرة نبيلة مكرم وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج بكلمات افتتاحية ، كما شارك كل من السيد لوران دى بوك رئيس بعثة منظمة الهجرة الدولية بمصر والدكتور مارتينو ميللي رئيس الوكالة الإيطالية للتعاون من أجل التنمية بكلمات ترحيب بالحضور.

وقد تلي الجلسة الافتتاحية ندوة نقاشية ضمت السيد الأستاذ الدكتور محمود محي الدين المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي ومبعوث الأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة الذي تحدث عبر خاصية الفيديو كونفرانس عن دور تحويلات العاملين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكيف كان لها أثر إيجابي واضح خلال أزمة كوفيد-19.

كما شارك ممثلون عن كل المؤسسات والجهات العامة والخاصة ذات الصلة بموضوع المؤتمر من البنك المركزي والبورصة والرقابة المالية ووزارة الإسكان والهيئة العامة للاستثمارواتحاد الصناعات ومجلسي النواب والشيوخ .

وخلال الندوة تم استعراض تطور تحويلات العاملين عالميا خلال السنوات التي سبقت جائحة كورونا وأثناء أزمة كوفيد -19 مع الإشارة إلى الدور الذي لعبته هذه التحويلات في مصر حيث أن المصريين بالخارج لعبوا دوراً واضحا كخط الدفاع الأول، حيث جاءت في المرتبة الأولي في عام 2020 من حيث حجم التحويلات النقدية في منطقة الشرق الأوسط محققة في العام المالي 2020/2021 نحو 31.4 مليار دولار أمريكي بارتفاع بلغ ما يقرب من 13.2% عن العام المالي السابق وبنسبة 8.2% من حجم الناتج المحلي الإجمالي مما ادى إلى ارتفاع الإحتياطي النقدى.

وقد أكد الحضور على تحدث المشاركون عن فرص الاستثمار لهذه التحويلات وللمقيمين بالخارج كل في مجاله بما يمكن أن تساهم به في المسيرة التنموية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من خلال المشاركة والبناء.

أهم توصيات مؤتمر دور التحويلات النقدية في زيادة الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة

(بالتعاون بين وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج والمنظمة الدولية للهجرة)

التاريخ الأحد – 10 أكتوبر 2021 - 9 صباحاً: 12.30 ظهراً
الاثنين – 11 أكتوبر 2021 – 9 صباحاً: 2.30عصراً

المكان فندق سميراميس – قاعة طيبة

التوصية
1. تقديم حوافز استثمارية لتشجيع المصريين في الخارج على الاستثمار في مصر من خلال: - طرح سندات دولاريه للمصريين العاملين في الخارج وربطها بالعديد من الحوافز (حوافز ضريبية على سبيل المثال) - الإعفاءات والتسهيلات الضريبية (على سبيل المثال إعفاء المصريين العاملين بالخارج من الرسوم الجمركية على السيارات الخاصة بهم عند العودة)
2. العمل على جذب أموال التحويلات نحو أوجه الاستثمارات المنتجة خاصة في ظل تركيزها الحالي على الاستثمار العقاري: - طرح صناديق استثمار خصيصاً لجذب استثمارات المصريين العاملين بالخارج - استغلال الحجم المرتفع للتحويلات في طرح أسهم في المشاريع القومية المختلفة يساهم فيها المصريين العاملين بالخارج وإشراكهم في عملية التنمية (مشروع حياة كريمة – تطوير العشوائيات – العاصمة الإدارية – التعليم (كبرنامج مرستي للتعليم الرقمي والاستثمار في التعليم الفني– تنمية الشباب والمرأة المعيلة – رفع كفاءة المستشفيات وتطويرها – الحرف اليدوية) - الاستفادة من فرص الاستثمارات الواعدة (على سبيل المثال: الاستثمار في خدمات الشحن، خاصة وأن هناك توجه عالمي نحو تواجد مراكز إقليمية للصناعات في مناطق أخرى بخلاف الصين) - تشجيع المصريين بالخارج على الدخول في شراكات مع بعضهم البعض للاستثمار في مصر في مختلف المجالات مع استهداف التصدير للخارج (كالتعاونيات وشركات المساهمة) ونقل خبراتهم الاستثمارية التي اكتسبوها في دراسة السوق الخارجي في الدول التي يعملون بها. والعمل على مراجعة قوانين التعاونيات وإزالة العراقيل أمام المستثمرين (فيما يتعلق بالتأسيس، إدارة الأرباح...).

- الاهتمام بفتح مجالات للاستثمار غير الريعي والعمل على دعم القطاعات الإنتاجية وعدم الاقتصار على القطاعات الخدمية.
- عمل استبيان للوقوف على أي القطاعات التي يفضل المصريين بالخارج الاستثمار فيها
- تسهيل استثمار المصريين بالخارج في البورصة المصرية

3. العمل على الاستفادة من خبرات المصريين العاملين بالخارج لتنمية رأس المال البشري

- الاستفادة من المصريين العاملين بالخارج واستقدامهم للتدريب ونقل الخبرات ورفع كفاءة رأس المال البشري في مصر
- الاهتمام بقوة العمل الحالية وتدريبهم ورفع كفاءاتهم للعمل في الخارج
- العمل على إنشاء مجلس استشاري من رجال الأعمال المصريين بالخارج لتقديم النصح لصانعي السياسة

4. العمل على نشر المعلومات وإتاحتها والتوعية بفرص الاستثمار المختلفة

- العمل على تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الحالية التي توفر خدمة إتاحة المعلومات للمستثمرين (موقع استثمر في مصر) وجعلها أكثر شمولاً
- وضع منصة الإلكترونية موحدة تتاح عليها كافة المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار والتراخيص اللازمة
- زيادة التغطية الإعلامية والدعاية بمجالات الاستثمار
- تعزيز قنوات التواصل مع المصريين بالخارج

5. توفير البيانات اللازمة

- العمل على دراسة هيكل تحويلات العاملين بالخارج من حيث: بلد التحويل – خصائص أصحاب التحويلات من حيث مستوى التعليم وأنشطتهم ووظائفهم- هل هم من كبار أم من صغار المستثمرين – المحافظات المصدرة للهجرة – القطاعات المولدة لها في بلد التحويل
- تحليل أوجه إنفاق هذه التحويلات (المكون الاستهلاكي مقارنة بالاستثماري) وأوجه الإنفاق الاستثماري (الاستثمار العقاري مقارنة بأوجه الاستثمار الأخرى)

تسهيل المعاملات المالية للمصريين العاملين في الخارج

- خفض الرسوم المتعلقة بتحويل الأموال
- تسهيل المعاملات البنكية للعاملين بالخارج بحيث يمكنهم فتح حسابات بنكية في البنوك المصرية وهم في الخارج عبر الإنترنت وذلك للحد من انتقال هذه التحويلات بصور غير رسمية (قدرت نسبة التحويلات التي تتم بشكل غير رسمية من خلال قنوات غير رسمية بـ 20% من إجمالي حجم التحويلات)

- التوسع في الخدمات البنكية الرقمية المقدمة والإسراع من الانتهاء من مشروع الإمضاء الإلكترونية

6. العمل على توفير حلول لأزمة الثقة بين المصريين العاملين بالخارج والحكومة

- تشكيل مجلس من رجال الأعمال المصريين العاملين بالخارج من النماذج الناجحة لتشجيع المصريين بالخارج على الاستثمار في مصر